ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

جاءت أهداف الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ لتعمل على تحقيق نقلة نوعية وإحداث تطوير ملموس فى مستوى معيشة المواطن المصرى، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح تطوير برامج الحماية الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للفئات الأولى بالرعاية عن طريق تكثيف الدفع ببرامج الدعم النقدى والعلاج للفئات الأقل دخلاً والإسكان المنخفض التكاليف وكذلك تطوير المناطق الأكثر إحتياجاً بجانب الإستثمارات في مجالات البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة للمواطنين، حيث تتضمن الموازنة العديد من البرامج الإجتماعية بلغت قيمتها نحو ٤٢٧ مليار جنيه بنسبة ٤٩,٤% من إجمالى المصروفات العامة، وبزيادة بلغت نحو ١١,٤% عن موازنة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥.

كما تحمل الموازنة فى طياتها الدفع بمشروعات تنموية كبرى تتيح آفاق جديدة للتنمية والتشغيل وعلى رأسها مشروع تنمية إقليم قناة السويس الجديدة (وما يستتبعه من تنفيذ عدد من المشروعات تشمل؛ تطوير شرق التفريعة ببورسعيد، والعلمين، والضبعة الجديدة، وميناء العين السخنة، والفرافرة، ومدينة الشيخ محمد بن زايد، ومدينة رفح الجديدة)، وكذا تنفيذ مشروعات ضخمة للإسكان منخفض التكاليف، والمشروع القومى للطرق، بالإضافة إلى تطوير وتنمية عدد من القرى الأكثر فقراً، كما يتزامن مع هذه المشروعات الإستمرار فى تنفيذ الترسيم الجديد للمحافظات المصرية وإنشاء محافظات جديدة (وتشمل؛ مشروع تنميه الساحل الشمالي الغربي، ومشروع المثلث الذهبي بالصحراء الشرقيه (القصير – سفاجا – قنا)، ومشروع إستصلاح ٤ مليون فدان اراضى زراعية، وانشاء مدينه الصوامع و الغلال والسلع، ومشروع استغلال الرمال السوداء).

كما شملت الموازنة الإستمرار في السياسات الداعمة للسيطرة على معدلات العجز والدين العام، وإستكمال مسيرة الإصلاحات الهيكلية لتحقيق التوازن بين دفع معدلات النشاط الإقتصادى وتحقيق الإستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل، وبما يحفز معدلات النمو الإقتصادى وزيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية وخفض معدلات التضخم. هذا وتبلغ تقديرات الإيرادات العامة للدولة بموازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٦٢٢ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٨% عن المتوقع للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، بينما تبلغ تقديرات المصروفات العامة نحو ٨٦٥ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٧,٤%. وفى ضوء هذه التطورات يبلغ العجز الكلى فى الموازنة العامة نحو ٢٥١ مليار جنيه (٨,٩% من الناتج المحلى الاجمالى). وفيما يلى عرض لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية:-

- **أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخرا عن وزارة التخطيط إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ لتصل إلى نحو ٤,٧% مقارنة بنحو ١,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.** وكانت تطورات النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ تشير إلى تسارع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى لتصل إلى نحو ٥,٦% مقارنة بنحو ١,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد جاء هذا التحسن على جانب العرض (على مستوى القطاعات) نتيجة لاستمرار النمو فى قطاع الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو فى قطاع السياحة بعد

فترة تراجع امتدت منذ الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ وحتى الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويأتى ذلك التحسن على الرغم من استمرار الانخفاض فى قطاع استخراجات الغاز. أما على جانب الطلب (على مستوى الإنفاق)، فقد فاق أثر الإسهام الإيجابى للاستثمارات الانخفاض فى صافى الصادرات مما ساعد على الوصول للنمو المحقق المشار إليه سابقاً.

- **تجدر الإشارة إلى** أن **البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة** فى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ لا تزال فى طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الإنتهاء منها. و**حول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- مايو ٢٠١٤/٢٠١٥**، تشير أحدث المؤشرات إلى وجود تحسن ملحوظ فى نمو الحصيلة الضريبية حيث إرتفعت الحصيلة الضريبية بنحو ٢٢,٥% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق؛ ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية والهيكلية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ والتى ساهمت فى تحسن النشاط الاقتصادى وكانت لمساهمة عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى دوراً كبيراً فى ذلك التحسن فى الأداء. كما كان للجهود الكبيرة التى تبذلها المصالح الإيرادية فى رفع كفاءة التحصيل وتشديد الرقابة على المنافذ والموانئ المصرية أثر ملحوظ للمساهمة فى نمو حصيلة الإيرادات خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥.

- **كما تشير بيانات الأداء المالى للفترة يوليو- مايو ٢٠١٤/٢٠١٥** إلى تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٢٦١,٨ مليار جنيه، مقابل ١٨٩,٤ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أنه عند إستبعاد المنح الإستثنائية التى وردت فى العام الماضى يكون عجز الموازنة قد تحسن بنحو نقطة مئوية مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢١٨١ مليار جنيه في **مارس ٢٠١٥** (أي ما يقدر بـ٨٩,٧% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ١٨٠٦,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٤ (نحو ٩٠,٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

- إنخفض **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٨,٥٣ مليار دولار فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٠,٠٨ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- أما بالنسبة **للتطورات النقدية**، فقد استمر معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** فى الارتفاع ليحقق ١٦,٤% خلال شهر يونيو ٢٠١٥ مسجلا ١٧٦٥,٤ مليار جنيه، وهو نفس المعدل المحقق خلال الثلاثة أشهر الأخيرة وذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى لكمية النقود خلال شهر الدراسة؛ بينما تباطأ اذا ما قورن بالمعدل المحقق خلال نفس الشهر من العام السابق والبالغ قدره ١٧%.

- على نحو آخر، فقد إنخفض **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** ليسجل ٨,٤% خلال شهر يوليو ٢٠١٥ (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ شهر يونيو ٢٠١٤) إذا تم مقارنته بـ١١,٤% المحقق خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١١% خلال شهر يوليو ٢٠١٤؛ وتأتى تلك التطورات في ضوء عدة عوامل ومنها إنخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعة "**الطعام والشراب**" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلا ٨,٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٥، مقابل ١٠,٩% خلال الشهر السابق،

بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم **تلاشى أثر فترة الأساس** خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة العام السابق فى إنخفاض معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها **"النقل والمواصلات"**، و**"المشروبات الكحولية والدخان"**، و**"الثقافه والترفيه"**، و**"المطاعم والفنادق"**(نتيجة لبدء تطبيق الإجراءات الإصلاحية خلال فترة المقارنة فى يوليو ٢٠١٤ وما صاحبها من إرتفاع عام فى مستوى الأسعار خلال العام المالى السابق)، الأمر الذى قد فاق أثر إرتفاع معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الأخرى وعلى رأسها **"التعليم"**، و**"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"**، و**"الأثاث والتجهيزات".**

- وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٥ **بالابقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** دون تغير عند مستواهم الحالى. ومن الجدير بالذكر **أن البنك المركزى قام في ٢٥ أغسطس ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة** ٩٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ عجزاً كلياً بلغ نحو ١,٠ مليار دولار (-٠,٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل فائض قدره ٢,٢ مليار دولار (٠,٨% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٨,٤ مليار دولار (-٢,٥% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل عجز أقل قدره ٠,٥ مليار دولار (-٠,٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن **الحساب الرأسمالي والمالي** قد حقق صافى تدفقات للداخل بنحو ٧,٠ مليار دولار (٢,١% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٣,٠ مليار دولار (١,٠% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة. بينما سجل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للداخل بنحو ٠,٤ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٢ مليار دولار (-٠,١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعند إستبعاد المنح والمساعدات الإستثنائية من دول الخليج خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤– التى بلغت نحو ٢,٤ مليار دولار (١,٤ مليار دولار منح عينية و١ مليار دولار منح نقدية)، مقابل ١٤,٨ مليار دولار (٦ مليار دولار ودائع و٣ مليار دولار منح نقدية و٥,٨ مليار دولار منح عينية) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق – يكون **ميزان المدفوعات قد تحسن** خلال فترة الدراسة مقارنة بالسنوات السابقة بنحو ٧٣% لينخفض العجز الكلى فى ميزان المدفوعات إلى نحو ٣,٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى الجارى، مقابل ١٢,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وذلك بالرغم من سداد مبلغ ٣,٢ مليار دولار لدولة قطر (وديعة قدرها ٠,٥ مليار دولار و٢,٧ مليار دولار سندات) خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ٢٠١٤، بالإضافة إلى قيام الهيئة المصرية العامة للبترول بسداد نحو ٣ مليار دولار من مستحقات شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤.

بالإضافة إلى ذلك فقد حقق **مؤشر مديرى المشتريات (PMI)** أعلى معدل له منذ ديسمبر ٢٠١٤، مسجلا ٥٠,٢ خلال يونيو ٢٠١٥، وتعكس احصاءات يونيو ٢٠١٥ ارتفاع كبير فى مؤشر الطلبيات الجديدة (New orders).

معدل نمو الناتج المحلى:

Ø أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٤,٧% مقارنة بنحو ١,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وتجدر الإشارة إلى أنه طبقاً للبيانات المنشورة من قبل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى والخاصة بالربع الثانى من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ فقد حقق معدل نمو الناتج المحلى نحو ٤,٣% ارتفاعاً من ١,٤% والمحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث أسهم الاستهلاك النهائى بنحو ٤,٨ نقطة مئوية فى النمو خلال فترة الدراسة مقارنة بنحو ٠,٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما تحولت الإستثمارات لتسجل إسهاماً إيجابياً فى معدل النمو المحقق بنحو ٠,٩ نقطة مئوية مقارنة بإسهام سلبى قدره ٠,٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حد من معدل النمو المحقق الإسهام السلبى لصافى الصادرات بنحو ١,٤ نقطة مئوية مقارنة بإسهام إيجابى قدره ١,٥ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل معدل نمو سنوى قدره ٥,٦% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **على جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤**، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,٩% مقارنة بـ٢,٥% وهو معدل النمو المحقق خلال النصف الأول من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٧,٧% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٤% خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى إسهام كل من الاستهلاك العام والخاص فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ يقدر بحوالى ٥ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٢,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث حققت خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ معدل نمو سنوى يعادل ٩,٢% مقابل معدل نمو بالسالب يقدربـ٦,٣% خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، وساهمت بشكل إيجابي في النمو بنحو ١,٢ نقطة مئوية، مقابل مساهمة سلبية بحوالى ٠,٩ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالى **الإستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية** (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذى يشمل كل من القطاع الحكومى، الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٢٩,٨% من إجمالى الإستثمارات خلال فترة الدراسة، بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة الـ٧٠,٢% المتبقية من الإستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى ٦٤,٢% من الإستثمارات المنفذة من القطاع الحكومى قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الإجتماعية.

وفى نفس الوقت، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٠,٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. وقد

جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٧,٥% (معدل مساهمة بالموجب بنحو ١,١ نقطة مئوية مقارنة بإسهام سلبى بنحو ١,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). كما ارتفعت **الواردات** بنسبة ٧,٤% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ١,٨ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى يقدر بنحو ١ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ستة قطاعات، على رأسها قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** حيث حقق معدل نمو يقدر بنحو ١٨,٤% (حيث أسهم في معدل نمو الناتج بأعلى مساهمة تقدر بنحو ٢,٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة ٠,٣ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣). ومن الجدير بالذكر أن مؤشر الإنتاج الصناعى (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) قد حقق معدل نمو سنوى بنسبة ١٥,٨% ليصل إلى ١٦٥,٤ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١٤٢,٨ نقطة خلال شهر ديسمبر٢٠١٣.

كما سجل **قطاع السياحة** تحولاً ملحوظاً بتحقيق معدل نمو حقيقى يقدر بحوالى ٥٢,٧% (مسهماً بذلك في معدل نمو الناتج بنحو ١,٢ نقطة مئوية وهى ثانى أكبر مساهمة بعد الصناعات التحويلية غير البترولية، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ١ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). ويعكس التحول في أداء السياحة عودة الاستقرار وتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري، حيث ارتفع مؤشر السياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) ليصل إلى ٢٢٦,٢ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ١٧٦,٩ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٣، محققاً بذلك زيادة تقدر بحوالى ٢٧,٩%.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)
(٢٠١٠/٢٠٠٩- يوليو - ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤)

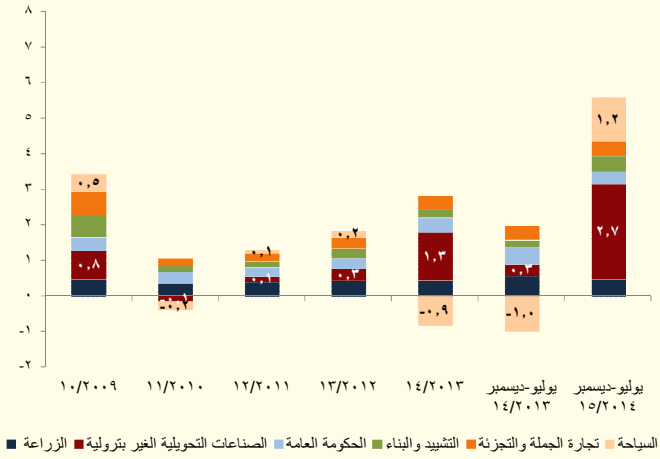

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)
(٢٠١٠/٢٠٠٩- يوليو - ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤)

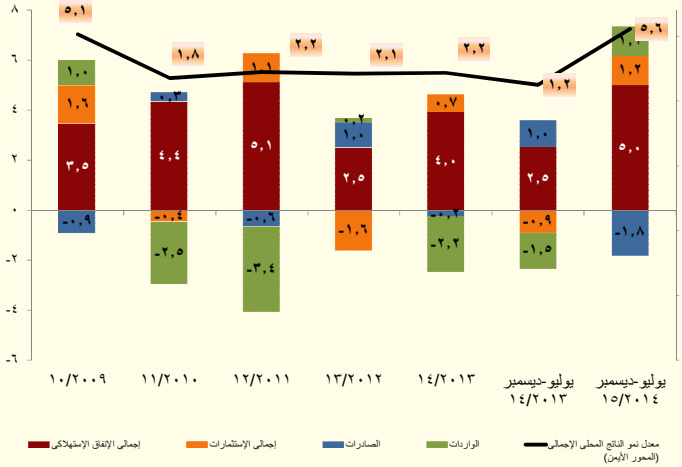

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع **التشييد والبناء** قد حقق معدل نمو يقدر بنحو ٩,٥% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠,٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، وحقق **قطاع الحكومة العامة** معدل نمو حقيقى بنحو ٣,٨% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى بنحو ٣,٤% (استقر اسهامها فى معدل نمو الناتج عند ٠,٤ نقطة مئوية)، بينما حقق **قطاع الزراعة** معدل نمو يقدر بنحو ٢,٩% (حيث

أسهم في نمو الناتج عند ٠,٥ نقطة مئوية، مقارنة بـ٠,٦ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦١% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١٢,٥%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة.

تطورات الأداء المالى:

- **تجدر الإشارة إلى أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة فى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥** لا تزال فى طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الإنتهاء منها. **وحول أداء المؤشرات المالية خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٤/٢٠١٥** فتشير إلى تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٢٦١,٨ مليار جنيه (١٠,٨% نسبة إلى الناتج المحلى) مقابل ٩,٥% من الناتج المحلى خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٣/٢٠١٤. ويمكن تفسير هذه التطورات كمحصلة لعدة عوامل منها زيادة المصروفات الحتمية (مثل الأجور، والمزايا الإجتماعية والدعم) لتحقيق المزيد من العدالة الإجتماعية، مما فاق أثر الزيادة المحققة فى حصيلة الإيرادات. إلا أنه يجب الأخذ فى الإعتبار ورود منح استثنائية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (ومنها منح من دولتى الإمارات والسعودية بمبلغ ٣ مليار دولار بالإضافة إلى زيادة المنح بمبلغ ٢٠,٣ مليار جنيه، من أصل ٢٩,٧ مليار جنيه قيمة الإعتماد الإضافى وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣). **وفى حالة استبعاد هذه المنح الاستثنائية يكون عجز الموازنة قد تحسن بنحو نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.**

فى حين إرتفعت الحصيلة الضريبية بنحو ٤٨ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٢,٥%) لتسجل نحو ٢٦١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٢١٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الحالى؛ حيث إرتفعت الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١٤,٢% لتحقق ١١١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٩٧,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق (خاصة مع ورود تسويات بترولية خلال فترة الدراسة)، وزيادة حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٣٤,٨% لتحقق ١٠٨,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٨٠,٤ مليار جنيه، وإرتفاع حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٣٠% لتحقق ١٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ١٤,٩ مليار جنيه (فى ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم فى رفع كفاءة التحصيل). وقد فاقت هذه الزيادة الإنخفاض الذى شهدته الإيرادات غير الضريبية خاصة المنح، مما إنعكس على زيادة جملة الإيرادات كمحصلة نهائية بنحو ٣,٦% فقط خلال فترة الدراسة.

العجز الكلى خلال يوليو- مايو ١٥/١٤	العجز الكلى خلال يوليو- مايو ١٤/١٣
٢٦١,٨ مليار جنيه (١٠,٨% من الناتج المحلى)	١٨٩,٤ مليار جنيه (٩,٥% من الناتج المحلى)
الإيرادات: ٣٥٠ مليار جنيه (١٤,٤% من الناتج المحلى)	**الإيرادات:** ٣٣٧,٨ مليار جنيه (١٦,٩% من الناتج المحلى)
المصروفات: ٦٠١,٤ مليار جنيه (٢٤,٧% من الناتج المحلى)	**المصروفات:** ٥١٩,٧ مليار جنيه (٢٦% من الناتج المحلى)

على جانب الإيرادات،

شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ١٢,٢ مليار جنيه (بنسبة ٣,٦%) خلال الفترة يوليو- مايو لتسجل ٣٥٠ مليار جنيه مقابل ٣٣٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٢٢,٥% لتسجل ٢٦١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مما فاق اثر إنخفاض الإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٨,٦% لتسجل نحو ٨٩,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٥/٢٠١٤ نتيجة لإنخفاض المنح إذا تم مقارنتها بنفس الفترة خلال العام السابق.

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٥/٢٠١٤

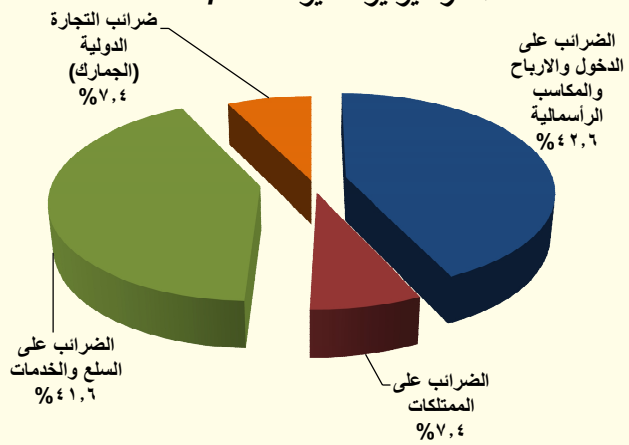

ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. حيث ساهمت عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى فى ذلك التحسن، وهو ما إنعكس على زيادة أرباح الجهات السيادية خاصة إرتفاع الضرائب المحصلة من باقى الشركات، بالإضافة إلى زيادة حصيلة الضرائب المحصلة من البنك المركزى نتيجة لقيام البنك بسداد المتأخرات عن السنوات السابقة وورود تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. كما إرتفعت المتحصلات من الضرائب على السلع والخدمات بشكل ملحوظ نتيجة لتحسن أداء قطاع السياحة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فقد إرتفعت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية منذ بداية العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، كما ساهمت جهود مصلحة الضرائب العقارية فى رفع كفاءة التحصيل إلى زيادة المحصل من الضرائب على الممتلكات.

وفيما يلى شرح لأهم التطورات:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٣,٨ مليار جنيه (بنسبة ١٤,٢%) لتحقق ١١١ مليار جنيه (٤,٨% من الناتج المحلى).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٤٢,٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع المتحصلات من الضرائب على شركات الأموال بخلاف الجهات السيادية (البترول، قناة السويس، البنك المركزى) (بنحو ٩,٨ مليار جنيه) بنسبة ٤٢,٥% لتحقق ٣٣ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من البنك المركزى (بنحو ٠,٩ مليار جنيه) بنسبة ٢٧,٦% لتحقق ٤ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من هيئة قناة السويس (بنحو ٠,٢ مليار جنيه) بنسبة ١,٧% لتحقق ١١,٧ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب من النشاط التجارى والصناعى (بنحو ١,٥ مليار جنيه) بنسبة ١٩,٨% لتحقق ٨,٩ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٢,٩ مليار جنيه) بنسبة ١٦,٧% لتحقق ٢٠,٤ مليار جنيه وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى إجمالى فاتورة الاجور والمرتبات والذى إنعكس بدوره على زيادة الضرائب المستحقة عليها.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٢٨ مليار جنيه (بنسبة ٣٤,٨%) لتحقق ١٠٨,٤ مليار جنيه (٤,٧% من الناتج المحلى).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤١,٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٢٥,٤% لتحقق ٤٨ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٦٥% لتحقق ٣٥,٢ مليار جنيه (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية بـ٢٢٣,٨% لتحقق ١٠,٥ مليار جنيه، وزيادة الضرائب على السجائر بنحو ٣٦,٣% لتسجل ٢٣,٥ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٩,٩% لتحقق ١٠,٨ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء قطاع السياحة خاصة الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية وتحسن خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٩,٨% لتحقق نحو ٦,٤ مليار جنيه فى ضوء إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على استهلاك الغاز والكهرباء والبوتاجاز، والدمغة على التأمين، والدمغة على الإعلانات، والدمغة المتنوعة.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٤,٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٠%) لتحقق ١٩,٤ مليار جنيه (٠,٨% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٧,٤% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ٣٠,٢% لتحقق ١٨,٦ مليار جنيه. مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية منذ بداية العام المالى الحالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٢,١ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٤%) لتحقق ١٩,٤ مليار جنيه (٠,٨% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٧,٤% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٨,٩% لتحقق ١٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وارتفاع ضرائب ورسوم على السيارات بنسبة ٢٧,٩% لتحقق ٢,٦ مليار جنيه.

على نحو أخر، فقد إنخفضت الحصيلة من **ضرائب أخرى** (والتى تمثل ١% من إجمالى الإيرادات الضريبية) بنحو ٠,٥ مليار جنيه فقط (بنسبة ١٤,٣%) لتحقق ٢,٧ مليار جنيه (٠,١% من الناتج المحلى).

§ على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإنخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى ما يلى:

- **إنخفاض المنح** بشكل ملحوظ لتسجل نحو ٨ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل نحو ٥١,٥ مليار جنيه إذا تم مقارنتها بنفس الفترة من العام المالى السابق والتى كانت تشمل ورود منح استثنائية؛ ومنها منح من دولتى الإمارات والسعودية بمبلغ ٣ مليار دولار بالإضافة إلى زيادة المنح بمبلغ ٢٠,٣ مليار جنيه، من أصل ٢٩,٧ مليار جنيه قيمة الإعتماد الإضافى وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.

- وعلى نحو آخر، فقد إرتفعت الحصيلة من الإيرادات الأخرى بنحو ١٠,٦% لتسجل ٨١,١ مليار جنيه أى ما يعادل ٣,٥% من الناتج المحلى.

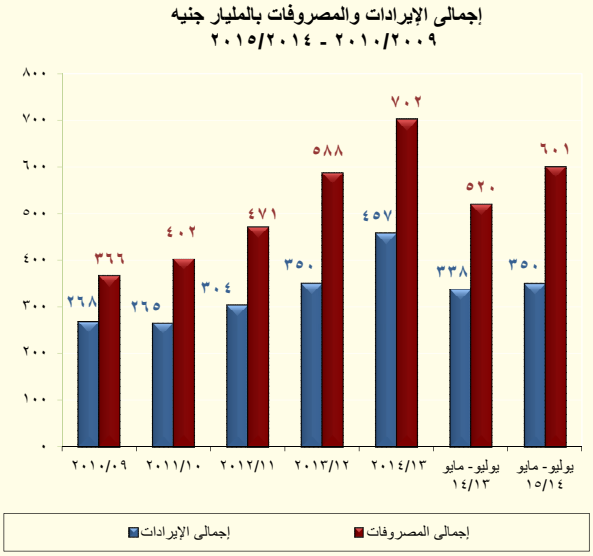

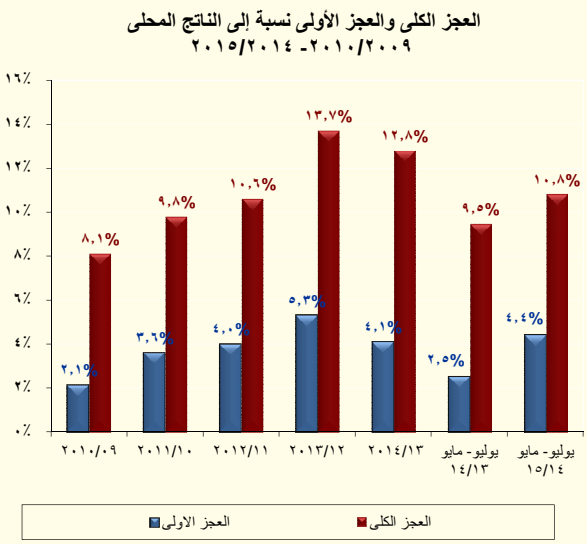

المصدر: وزارة المالية

أما على جانب المصروفات،

تقوم الحكومة بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً ولتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية .

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٦٠١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٥,٩% من الناتج المحلى) **وذلك في ضوء التطورات التالية:**

- § زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنسبة ١٣,٢% لتبلغ نحو ١٧٢ مليار جنيه (٧,٤% من الناتج المحلى).
- § زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٤ مليار جنيه (بنسبة ٢٠,٧%) ليحقق ٢٤ مليار جنيه (١% من الناتج المحلى).
- § زيادة **المصروفات على الفوائد** بـ١٥,٤ مليار جنيه (بنسبة ١١,١%) لتصل إلى ١٥٤,٥ مليار جنيه (٦,٧% من الناتج المحلى).
- § إرتفاع **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ٢٢ مليار جنيه (بنسبة ١٥,٧%) لتحقق ١٦٢,٧ مليار جنيه (٧% من الناتج المحلى) مقارنة بـ١٤٠,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق وذلك نتيجة ما يلى:-

- إرتفاع الانفاق على الدعم ليحقق ١١٦,٧ مليار جنيه مقارنة بـ١٠١ مليار جنيه وذلك في ضوء ما يلى:
  - o إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٧,٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٧,٩%) ليحقق ٣٥,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ١٢ مليار جنيه (أى بحوالى الضعف) ليحقق ٢٤,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٥,٥ مليار جنيه (بنسبة ١٦%) ليحقق ٤٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

- زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٤ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٧%) ليصل إلى نحو ٣٣,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- زيادة معاش الضمان الإجتماعى بنحو ١,٤ مليار جنيه (بنسبة ٣٠,٧%) ليصل إلى نحو ٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ١١ مليار جنيه (٢% من الناتج المحلى) (بنسبة نمو ٣٢%) ليسجل ٤٥,٨ مليار جنيه.

وقد شهدت موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ تنفيذ عدد من البرامج الإجتماعية وتشمل تطبيق منظومة الحد الأدنى للأجور وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين، وتطبيق المنظومة الجديدة لدعم الخبز والسلع التموينية، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق والدعم الموجه للكهرباء لتنفيذ الخطة الإسعافية لمواجهة زيادة الطلب فى فترة الصيف، وزيادة معاش الضمان الإجتماعى مع تطوير كفاءة البرنامج وتنفيذ برامج جديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين ومظلة الحماية الإجتماعية مثل برامج تكافل وكرامة، وزيادة مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات، وزيادة الاستثمارات العامة بهدف تطوير وتحديث البنية التحتية ومشروعات الإسكان والطرق وزيادة الإنفاق على قطاعى التعليم والصحة، وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة المصروفات بنسبة تفوق زيادة الإيرادات خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لتقديرات موازنة العام المالى الجديد ٢٠١٦/٢٠١٥، فتبلغ تقديرات الإيرادات العامة للدولة بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٦٢٢ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٨% عن المتوقع للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، بينما تبلغ تقديرات المصروفات العامة نحو ٨٦٥ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٧,٤%. وفى ضوء هذه التطورات يبلغ العجز الكلى فى الموازنة العامة نحو ٢٥١ مليار جنيه (٨,٩% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقابل ١٠,٨% عجز متوقع للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ومقارنة بعجز بلغ نحو ١٢,٨% خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٣.

ومن أهم البرامج التى تشملها موازنة العام المالى الجديد، برامج إجتماعية جديدة لتحقق إستهدافاً أفضل للفئات الأولى بالرعاية مثل التوسع في برامج الدعم النقدى المباشر، برامج لدعم التأمين الصحى والأدوية لغير القادرين، إستكمال منظومة دعم الخبز والسلع الغذائية والتى تم تطويرها لتدخل التطبيق الكامل على مستوى الجمهورية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ليصل إجمالى عدد المستفيدين إلى نحو ٧٠ مليون مواطن، وبرامج أخرى لتوفير وتأهيل إسكان محدودى الدخل، وبرنامج الإسكان الإجتماعى، وبرنامج تطوير المناطق العشوائية وتنمية القرى الأكثر فقراً. كما تم زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى بخلاف زيادة الإنفاق على برامج التدريب المختلفة وذلك في إطار الإهتمام بالتنمية البشرية وزيادة

قدرة الأفراد على الحصول على فرص عمل والمشاركة في ثمار النمو الإقتصادى. كما تراعى موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ إستكمال المشروعات التى تم البدء فى تنفيذها منذ العام المالى٢٠١٥/٢٠١٤ في مختلف القطاعات وبما في ذلك تطوير شبكة الطرق ومشروع الإستصلاح الزراعى.

تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** نحو ١٩٩٨,٢ مليار جنيه (٨٢,٢% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية مارس ٢٠١٥، مقابل ١٦٠٤,٢ مليار جنيه (٨٠,٣% من الناتج المحلى الاجمالى) فى نهاية مارس ٢٠١٤.

ومن الجدير بالذكر أن إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** قد بلغ ٢١٨١ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٥ (نحو ٨٩,٧% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ ١٨٠٦,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٤ (نحو ٩٠,٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

بينما سجل إجمالي **رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٣٩,٩ مليار دولار بنهاية شهر مارس ٢٠١٥، مقارنة بـ٤٥,٣ مليار دولار في شهر مارس ٢٠١٤، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى لدى مصر نحو ١٢,٥% في نهاية مارس ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% كنسبة من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

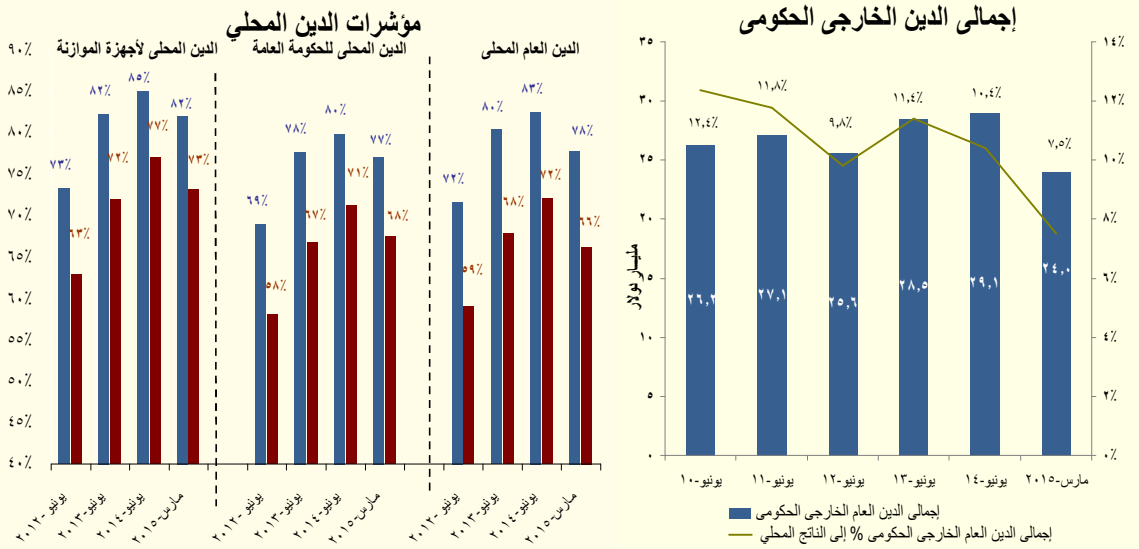

المصدر: وزارة المالية

كما سجل **إجمالي الدين الخارجي للحكومة** معدل نمو بالسالب يقدر بنحو ١٧,٢% ليصل الى ٢٤ مليار دولار (٦٠.٣% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية مارس ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٩ مليار دولار (٦٣,١% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

التطورات النقدية:

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استمر معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** فى الارتفاع ليحقق ١٦,٤% فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٥ مسجلا ١٧٦٥,٤ مليار جنيه، وهو نفس المعدل المحقق خلال الثلاثة أشهر الأخيرة؛ بينما تباطأ اذا ما قورن بالمعدل المحقق خلال نفس الشهر من العام السابق والبالغ قدره ١٧%. **فعلى جانب الالتزامات**، يمكن تفسير هذا الارتفاع المحقق فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى لكمية النقود ليسجل نحو ٢١,٥% (محققاً ٤٩٨,٩ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٨,٨% خلال الشهر السابق، وذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للودائع الجارية بالعملة المحلية ليسجل ٤٧,٦% (محققاً ٢٠٦,٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٤١,٤% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع معدل النمو السنوى للنقد المتداول خارج الجهاز المصرفى ليسجل ٨,١% (محققا ٢٩٢,٧ مليار جنيه) خلال شهر يونيو ٢٠١٥، مقارنة بـ٧,٥% خلال شهر مايو ٢٠١٥.

وجدير بالذكر أن الارتفاع المحقق فى **كمية النقود** فاق التباطؤ الذى شهده معدل النمو السنوى لأشباه **النقود** ليسجل نحو ١٤,٥% (محققا ١٢٦٦,٥مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٤,٨% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوى للودائع الغير جارية بالعملة المحلية بشكل متباطىء ليسجل ١٥,٣% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٦,١% خلال الشهر السابق، بالإضافة إلى ذلك فقد انخفض معدل النمو السنوى للودائع الجارية والغير جارية بالعملة الأجنبية ليسجل ١١,٤% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٥,٩% خلال الشهر السابق.

أما على جانب الأصول، فقد ارتفع بشكل متباطىء معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى ليسجل نحو ٢٢,٧% (محققاً ١٧١٤,٩مليار جنيه) في نهاية شهر يونيو ٢٠١٥، مقابل ٢٣,٢% خلال شهر مايو ٢٠١٥. انخفض معدل نمو **صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل نحو ٢٣,٦% (محققا ١٢٩٢,٣ مليار جنيه) خلال شهر يونيو ٢٠١٥ مقارنة بـ٢٤,٩% خلال شهر مايو ٢٠١٥. كما انخفض **صافى المطلوبات من القطاع الخاص** ليسجل معدل نمو قدره ١٦,٥% (٥,١% معدل نمو حقيقى) ليحقق ٦٢٢,٩ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٥، مقارنة بـ١٧,٣% خلال الشهرالسابق. ويأتي ذلك فى ضوء انخفاض معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل نحو ١٥,٢% مقابل ١٥,٩% فى مايو ٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** مسجلا نمو قدره ٣٩,١% (محققا ٦٣,٢ مليار جنيه) خلال شهر يونيو ٢٠١٥، مقارنة بـ٣٧,٢% خلال شهر مايو ٢٠١٥.

وعلى نحو آخر، فقد استمر معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** في التراجع خلال شهر يونيو ٢٠١٥ بنحو ٥٧,٧% (لتسجل ٥٠,٤ مليار جنيه)، مقابل معدل انخفاض أعلى قدره ٦٣,١% خلال شهر مايو ٢٠١٥.

جدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر يونيو ٢٠١٥ لم تصدر بعد. إلا أنه وفقاً لأحدث البيانات، فقد استقر معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى بشكل نسبى (بخلاف البنك

المركزى المصرى) ليحقق نحو ٢١,١% فى نهاية مايو ٢٠١٥ مسجلا ١٦٩٩,٥ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢١,٢% خلال ابريل ٢٠١٥. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٥,٢% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع بشكل طفيف معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) ليحقق ٢٢,٥% فى نهاية مايو ٢٠١٥ مسجلا ٧٠٩,٩ مليار جنيه، مقارنة بارتفاع قدره ٢٢,٢% خلال ابريل ٢٠١٥. وبناء على ذلك، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية مايو ٢٠١٤ لتصل إلى ٤١,٨%، مقارنة بـ٤١,٥% خلال شهر ابريل ٢٠١٥.

- إنخفض **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٨,٥٣ مليار دولار فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٠,٠٨ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار لحضر الجمهورية فقد إنخفض **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** ليسجل ٨,٤% خلال شهر يوليو ٢٠١٥ (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ شهر يونيو ٢٠١٤) إذا تم مقارنته بـ١١,٤% المحقق خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١١% خلال شهر يوليو ٢٠١٤.

وتأتى تلك التطورات في ضوء عدة عوامل ومنها إنخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعة "**الطعام والشراب**" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلا ٨,٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٥، مقابل ١٠,٩% خلال الشهر السابق (فى ضوء إنخفاض معدلات التضخم السنوية لعدد من البنود الفرعية خاصة اللحوم والدواجن و الفاكهة)، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم **تلاشى أثر فترة الأساس** خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة العام السابق فى إنخفاض معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها "**النقل والمواصلات**" لتحقق تراجع ملحوظ مسجلة ١,٦% مقابل ٢١,٨% خلال الشهر السابق ، و"**المشروبات الكحولية والدخان**" **لتسجل** ١٧,٢% مقابل ٣٣,٧% خلال الشهر السابق، ، و"**الثقافه والترفيه**" لتسجل ١٠,٣% مقابل ١٥,٧% خلال الشهر السابق، و"**المطاعم والفنادق**" لتسجل ١٤,٦% مقابل ١٩,٤% الشهر السابق (نتيجة لبدء تطبيق الإجراءات الإصلاحية خلال فترة المقارنة فى يوليو ٢٠١٤ وما صاحبها من إرتفاع عام فى مستوى الأسعار خلال العام المالى السابق).

الأمر الذى قد فاق أثر إرتفاع معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الأخرى وعلى رأسها **"التعليم"** ليحقق ٢٤,٧%، و**"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** ليسجل ٦,٢% مقابل ٦,١% خلال الشهر السابق (نتيجة لإستمرار إرتفاع أسعار المياه مع بداية العام المالى الجارى لتحقق ٢٨,٦% وإرتفاع أسعار الكهرباء والغاز ومواد الوقود بـ٢٢%) ، و**"الأثاث والتجهيزات"** لتحقق ٣,٩% مقابل ٣,٤%.

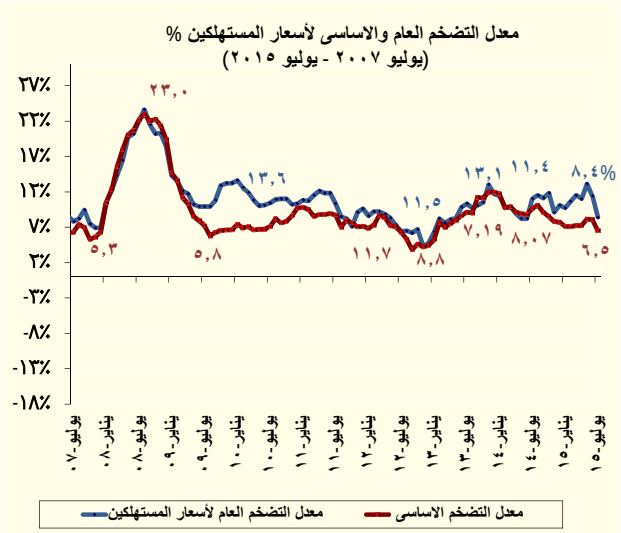

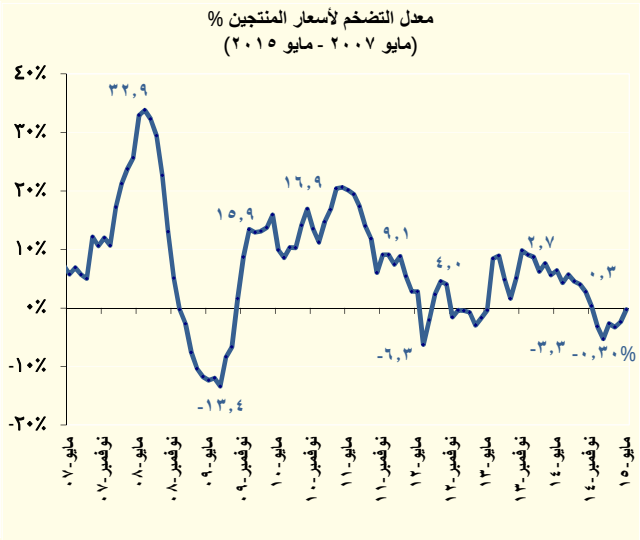

على نحو آخر، فقد إرتفع معدل **التضخم على أساس شهرى** مسجلاً نحو ٠,٧% خلال شهر يوليو ٢٠١٥، مقابل نحو ٠,٧% بالسالب خلال الشهر السابق، ولكنه قد تباطأ مقارنة بـ ٣,٥% المحقق خلال شهر يوليو ٢٠١٤.

بينما إنخفض **معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[1] ليسجل ٦,٥% خلال شهر يوليو ٢٠١٥ مقابل ٨,١% خلال الشهر السابق، وقد حقق معدل التضخم الأساسى الشهرى نحو ٠,٣% خلال شهر الدراسة مقابل ٠,٦% خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك فى الأساس إلى إرتفاع أسعار السلع الغذائية والتى ساهمت بنسبة ٠,١٧ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار الخدمات الأخرى والسلع الإستهلاكية والتى ساهمت بالنسبة المتبقية وقدرها ٠,١٣ نقطة مئوية.

- وكانت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٥ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٧٥% و٩,٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم عند ٩,٢٥% و٩,٢٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى.

- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام فى ٢٥ أغسطس ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة ٩٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

١ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

قطاع المعاملات الخارجية:

Ø حقق **ميزان المدفوعات** خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ عجزاً كلياً بلغ نحو ١,٠ مليار دولار(-٠,٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل فائض قدره ٢,٢ مليار دولار (٠,٨% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وعند إستبعاد المنح والمساعدات الإستثنائية من دول الخليج خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤– التى بلغت نحو ٢,٤ مليار دولار (١,٤ مليار دولار منح عينية و١ مليار دولار منح نقدية)، مقابل ١٤,٨ مليار دولار (٦ مليار دولار ودائع و٣ مليار دولار منح نقدية و٥,٨ مليار دولار منح عينية) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق – يكون ميزان المدفوعات قد تحسن خلال فترة الدراسة مقارنة بالسنوات السابقة بنحو ٧٣% لينخفض العجز الكلى فى ميزان المدفوعات إلى نحو ٣,٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى الجارى، مقابل ١٢,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وذلك بالرغم من سداد مبلغ ٣,٢ مليار دولار لدولة قطر (وديعة قدرها ٠,٥ مليار دولار و٢,٧ مليار دولار سندات) خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ٢٠١٤، بالإضافة إلى قيام الهيئة المصرية العامة للبترول بسداد نحو ٣ مليار دولار من مستحقات شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤.

وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٨,٤ مليار دولار (-٢,٥% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بعجز أقل قدره ٠,٥ مليار دولار (-٠,٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء ارتفاع العجز فى الميزان التجارى وانخفاض صافى التحويلات، مما فاق التحسن الملحوظ فى الميزان الخدمى، وذلك على النحو التالى:

— ارتفع عجز **الميزان التجارى** ليسجل نحو ٢٩,٦ مليار دولار (-٨,٨% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو– مارس ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل عجزاً أقل قدره ٢٤,١ مليار دولار (-٨,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نتيجة لزيادة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٦,٣% لتحقق ٤٦,٤ مليار دولار، مقابل ٤٣,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة وانخفاض حصيلة الصادرات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٣,٨% لتحقق ١٦,٩ مليار دولار، مقابل ١٩,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة .

— وعلى صعيد آخر، فقد شهد **الميزان الخدمى** تطورات إيجابية حيث حقق فائض قدره ٤,٢ مليار دولار (١,٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بفائض قيمته ٠,٤ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى السابق، ويرجع ذلك لارتفاع الإيرادات السياحية لتسجل ٥,٥ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٣,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة، كما ارتفعت

المتحصلات الحكومية لتصل إلى ١,٢ مليار دولار مقارنة بـ٠,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- حقق **صافى التحويلات الرسمية** نحو ٢,٦ مليار دولار (٠,٨% من الناتج المحلى الإجمالى)، (منها ١,٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية و١ مليار دولار منحة نقدية من الكويت)، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بنحو ١٠,٠ مليار دولار (٣,٥% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة (منها ٣ مليار دولار منح نقدية من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية و٥,٨ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية).

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٧,٠ مليار دولار (٢,١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أعلى بنحو ٣,٠ مليار دولار (١,٠% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى السابق، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند **الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ٥,٧ مليار دولار (١,٧% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ ٣,١ مليار دولار (١,١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة. وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول لتسجل نحو ٢,٠ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ١,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما شهد صافى التدفق للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ارتفاعاً ليحقق ٢,٨ مليار دولار مقابل ١,٧ مليار دولار خلال الفترة يوليو – مارس ٢٠١٤/٢٠١٣.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,١ مليار دولار (-٠,٦% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بصافى تدفقات للداخل بحوالى ١,٢ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ٢,٥ مليار دولار استحقت لقطر خلال فترة الدراسة.

- تراجع صافى **التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجى** ليسجل تدفقات للخارج بنحو ٠,٥ مليار دولار (-٠,٢% من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ٢,٠ مليار دولار (٠,٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى السابق. وذلك في ضوء قيام البنك المركزى برد وديعة قطرية.

§ بينما سجل بند **السهو والخطأ** صافى تدفقات للداخل بنحو ٠,٤ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٢ مليار دولار (-٠,١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى السابق.